

**أثر استخدام معايير المحاسبة الدولي رقم -
٣٦-١٦ في التحاسب الضريبي
على الشركات الأجنبية في البيئة العراقية**

**المدرس المساعد
دنيا محسن خلف**

تستهدف هذه الدراسة أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية وأثرها في عملية التحاسب الضريبي بالتطبيق على عينة من المصارف الأجنبية المستثمرة في البيئة المحلية وذلك من أجل تحقيق العديد من الأهداف :

- ١- تحديد مفهوم الضريبة في الواقع المحلي.
 - ٢- تحديد تأثير المعايير المحاسبية الدولية المؤثرة في الضريبة.
 - ٣- تحديد تأثير تبني المعايير المحاسبية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي.
- وتتلخص مشكلة الدراسة في ضوء طبيعة المشكلة والتساؤلات المرتبطة بها والمتضمنه في عدم اعتماد سلطة ضريبية في العراق على القوائم المالية للشركات الأجنبية العاملة في البلد والمعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية لأغراض التحاسب الضريبي. ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضية تم اختيار أحد المصارف الأجنبية المستثمرة في البيئة المحلية لمعرفة تأثير المعايير المحاسبية الدولية في عملية التحاسب الضريبي وتحقيق عدالة التحاسب الضريبي وكانت النتائج انه وجود تأثير ايجابي لاستعمال المعايير المحاسبية الدولية للشركات الأجنبية المستثمرة في البيئة المحلية. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها تحضى المعايير المحاسبية الدولية بدرجة كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية لأنها تولد ثقة لدى المستثمرين اذ يمكنها من دخول الاسواق الخارجية والمنافسة الدولية وهذا من جانب آخر اعضاء مزيد من الملائمة والعدالة الضريبية من خلال قابلية القوائم المالية للفهم كونها واكبت التطورات والتغيرات البيئية الدولية وتجنب التهرب الضريبي وبالتالي تحسين العلاقة بين المكلف والسلطة الضريبية.

Abstract

This study aimed at the importance of adopting international accounting standards and their effect in the process of tax accounting by applying to a sample of foreign banks invested in the local environment in order to achieve many goals:

- ١- Defining the concept of tax in the local situation.
٢. Determine the impact of international accounting standards affecting the tax.
- ٣- Determining the impact of adoption of international accounting standards in attracting foreign investments.

المقدمة Introduction :

الاقتصاد العالمي يشهد تغيرات جذرية ذات آثار مهمة بالنسبة لاقتصاديات دول العالم المختلفة ومنها العراق ومن هذه التغيرات ان معظم الاقتصاديات القائمة على التوجيه المركزي تحولت الى اقتصاديات تعتمد على آلية السوق التي تمتاز بتطورها وتقدمها وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية العديدة وانبثاق منظمة التجارة العالمية التي ادت الى عولمة التجارة وتحريرها والتقدم السريع في تطبيقات التكنولوجيا الحديثة فضلا عن الدور الذي تمارس به المؤسسات المتعددة الجنسيات من توزيع مواقع عملياتها الانتاجية واتجاه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو اقتصاديات الدول التي أخذت بسن القوانين والتشريعات اللازمة لغرض توفير البيئة الاقتصادية والمناخ الاستثماري المناسب لجذب هذه الاستثمارات وبالتالي ونتيجة لما تقدم كان هناك العديد من الانعكاسات على فعاليات اداء الوحدات الاقتصادية في دول العالم المختلفة وبما ان مهنة المحاسبة هي المعنية في ابراز تلك التغيرات والتطورات على اعتبار ان المحاسبة تؤثر وتتأثر بالتغيرات الاقتصادية الدولية ينبغي على المحاسبة ان تتكيف باستمرار لكي تكون متلائمة مع متطلبات الاقتصاد المتغيرة وتلبي احتياجاته. ومن هنا نشأت فكرة الدراسة هذه بأبواب معايير المحاسبة الدولية المؤثرة في عملية التحاسب الضريبي الذي يمثل خطوة هامة في جذب الاستثمار الاجنبي الى البلد وبالتالي مساهمته في توجيه مسار الشركات الأجنبية المستثمرة في البيئة المحلية للوصول الى طريق العدالة بين الشركات وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال السعي للقضاء على أو التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية او المالية التي تتعرض لها هذه الشركات نتيجة ترجمة القوائم المالية الى النظام المحاسبي الموحد لغرض التحاسب الضريبي.

منهجية البحث

١-١ أهمية البحث Research Importance:

يعد الاستثمار الاجنبي (المصارف الأجنبية) المورد المهم في تنمية البلدان المختلفة وتطورها ولكي يتم تهيئة الأرضية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية هو التزام الدولة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اعداد القوائم المالية التي تجعلها محل ثقة المستثمرين بما يحقق

عدالة التحاسب الضريبي لذا تتبع أهمية الدراسة من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية للمصارف الأجنبية المستثمرة في البيئة المحلية مع بيان تأثيرها في تحقيق عدالة التحاسب الضريبي.

٢-١ مشكلة البحث Research Problem:

الشركات الأجنبية تعاني من مشاكل التحاسب الضريبي كون ان السلطة الضريبية في العراق تعتمد في احتساب الوعاء الضريبي على القوائم المالية المعدة وفق الأنظمة المحاسبية المحلية. ويمكن تحديد المشكلة هل ان النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية؟

٣-١ أهداف البحث Research Objectives

يسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف الاتية:

- ١- تحديد مفهوم الضريبة في الواقع المحلي.
- ٢- تحديد معايير المحاسبة الدولي رقم ١٦-٣٦ المؤثرة في الضريبة.
- ٣- تحديد تأثير تبني المعيار المحاسبة الدولي في التحاسب الضريبي.

٤-١ فرضية البحث: Research Hypothesis

ينطلق البحث من فرضية مفادها (" ان تبني معايير المحاسبة الدولي رقم ١٦-٣٦ يؤثر تأثيرا ايجابيا في التحاسب الضريبي للمصارف الأجنبية المستثمرة في البيئة العراقية ") معايير المحاسبة الدولي رقم ١٦-٣٦

١-١-٢ مفهوم الموجودات الثابتة

عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ الموجودات الثابتة : هي الموجودات التي تحتفظ بها المنشأة للاستخدام في الانتاج او لغرض تقديم السلع او الخدمات وللتأجير للغير أو لأغراض ادارية، ويتوقع ان تستخدم خلال اكثر من فترة واحدة . (٦ . PAR , ٢٠٠٨ , ١٦ IASB)
ثانيا : المعيار المحاسبي الدولي ١٦ IASB في اعادة تقييم الموجودات الثابتة اذ ان مفهوم التقييم في تحديد قيمة شئ ما , ونظرا لتعذر قياس قيمة الاشياء بالنسبة لبعضها البعض فقد استخدمت النقود لقياس قيمتها ومفهوم التقييم بالنسبة لتقييم موجودات المؤسسات الاقتصادية هو المحاولة في الوصول الى القيمة المالية لها , غير ان هذه القيمة استرشادية تقديرية (١٣ , ٢٠١٢ : mary). اما اعادة تقييم العقارات والمصانع والمعدات فيقصد به تعديل قيمته الدفترية لكي تقترب من القيمة العادلة او الجارية ويترتب على عملية اعادة التقييم ان تصبح قيمة الموجود بعد اعادة تقييمه اكبر (اقل) من قيمته الدفترية قبل اعادة تقييمه , ان المبدأ الاساسي في تقييم الموجودات الواردة في القوائم المالية هو استخدام القيم العادلة في تاريخ التقييم , وفي حالة عدم توافر قيم سوقية عادلة في بعض الموجودات المستخدمة يتم تقييمها على اساس الطرق البديلة الأخرى (قيمة الموجودات في الأسواق الكفوءة , قيمة الموجودات المتشابهة التي لها أقيام سوقية عادلة) , وتعد قضية اعادة تقييم الموجودات الثابتة من القضايا الخلافية في الفكر المحاسبي , رغم ان معايير المحاسبة الدولية سمحت باعادة التقييم في المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٦) (العقارات والمصانع والمعدات) . (١٤ : ٢٠١٠ , Shamkuts) (Bruno: ٢٠٠٨ , ٨٨) حيث سمح المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ بمعالجتين للأفصاح عن الموجودات الثابتة في الميزانية العمومية اللاحقة للاعتراف بها وهما : (IASB ٣١ - ٣٠ , ٢٠٠٨ , Par.)

١ - نموذج التكلفة : بموجب هذا النموذج فان مبلغ العقارات والمصانع والمعدات يوضع في الميزانية بعد طرح الاندثار المتراكم من التكلفة التاريخية واي خسائر اطفاء متراكمة .

٢ - مفهوم اعادة التقييم : بموجب هذا النموذج بند العقارات والمصانع والمعدات يكون محمل بالمبلغ المعاد تقييمه , المقاسة كقيمة عادلة بتاريخ اعادة التقييم , بعد طرح الاندثار المتراكم اللاحق واي خسائر اطفاء متراكمة .

٢-١-٢ اعادة تقييم الموجودات الثابتة وفق متطلبات القياس للمعيار الدولي ١٦ IASB

ان عملية اعادة تقييم العقارات والمصانع والمعدات ينتج عن فرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة العادلة اما يكون بالزيادة او بالنقص فعند استعمال نموذج القيمة العادلة لاعادة تقييم العقارات والمصانع والمعدات , وبناءا على المعيار رقم ١٦ يسجل البند بالقيمة العادلة مطروحا منها الاندثار المتراكم اللاحق , واذا نجم عن عملية اعادة التقييم ارتفاع في قيمة الموجود , فان مبلغ الزيادة يظهر ضمن حقوق الملكية تحت بند فائض اعادة التقييم , ولا يجوز تحويله الى بيان الدخل , اما اذا نتج عن عملية اعادة التقييم انخفاض في القيمة فان مبلغ الانخفاض

يعترف به كمصروف . كما توجد مكاسب وخسائر غير متحققة ناتجة من التغيير في القيمة العادلة فبدلاً من تسجيلها كجزء من حقوق المساهمين ، ربما يمكن ان يفصح عنها في قائمة الدخل .

٣-١-٢ انخفاض قيمة الموجودات الثابتة بموجب المعيار المحاسبي الدولي ٣٦ IAS ومؤشرات مفهوم هذا الانخفاض

وقد عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB : بأنها الزيادة في القيمة الدفترية المرحلة عن المبلغ القابل للاسترداد (IASB ١٢ . PAR , ٣٦,٢٠٠٨) وقد حددت الفقرة ١٢ من المعيار المحاسبي الدولي ٣٦ المؤشرات التالية التي تمثل الحد الأدنى الممكن اخذها بالحسبان والتي تدل على انخفاض قيمة الموجودات الثابت (IASB ٣٦,٢٠٠٨ , PAR . ١٢) (Nicole & other, ٢٠١٣ : ٦٧)

١ - المصادر الخارجية للمعلومات :

. زيادة اسعار الفائدة او معدلات العائد الاخرى في السوق على الاستثمارات خلال المدة , اذا كان من المحتمل ان تؤثر هذه الزيادة في معدل الخصم المستخدم في احتساب قيمة الموجودات الثابتة المستخدمة (القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية) وبالتالي تخفيض القيمة الاستردادية بشكل جوهري

- انخفاض القيمة السوقية للموجود بشكل هام خلال المدة بأكثر من المتوقع نتيجة لمرور الوقت أو الاستخدام العادي .
- التغييرات الهامة التي لها تأثيرات عكسية على الوحدة الاقتصادية خلال المدة الحالية او التغييرات الهامة المتوقع حدوثها في المستقبل القريب في البيئة (التكنولوجيا , السوقية , القانونية , الاقتصادية)

- القيمة الدفترية لصافي الموجودات الثابتة في الوحدة الاقتصادية اعلى من سعر السوق الرأسمالي الصافي لتلك الاصول .

٢- المصادر الداخلية للمعلومات:

- حدوث تغييرات هامة تؤثر عكسيا في الوحدة الاقتصادية خلال المدة او يتوقع حدوثها في المستقبل القريب الى المدى او بالاسلوب الذي يستخدم فيه الموجود الثابت او يتوقع استخدامه فيه وهذه التغييرات تتضمن : عطل الموجود عن العمل , خطط ايقاف الموجود , او اعادة هيكلة العملية التي ينتمي اليها الموجود.

- دليل متاح على تقادم او بطلان استخدام موجود ثابت او حدوث تلف مادي له .

- ادلة متاحة ضمن التقارير الداخلية على ان الاداء الاقتصادي للموجود الثابت سيئ او سيكون اسوأ مما هو متوقع , وأشارت الفقرة ١٤ من المعيار المحاسبي الدولي ٣٦ في هذا الخصوص بأن تلك الادلة التي تشير الى امكانية انخفاض قيمة الموجود الثابت تشمل وجود الاتي : (IASB ٣٦,٢٠٠٨ , Par. ١٤)

✓ التدفقات النقدية الخارجة للحصول على الموجود الثابت او احتياجات نقدية لاحقة لتشغيله او صيانتة , والتي هي اعلى وبشكل هام من الاحتياجات الواردة في الموازنة التقديرية الاصلية .

✓ صافي التدفقات النقدية الفعلية او الربح او الخسارة التشغيلية المتدفقة من الموجود الثابت والتي هي اسوأ وبشكل هام واكثر من تلك الواردة في الموازنة التقديرية .

✓ تغير هام ادى الى انخفاض في تقديرات صافي التدفقات النقدية او الربح التشغيلي او زيادة هامة في الخسارة المقدرة الناجمة من الموجود الثابت .

✓ خسائر تشغيل او صافي تدفقات نقدية خارجة للموجود عندما تجمع مبالغ المدة الحالية مع المبالغ المتوقعة في المستقبل والظاهرة في الموازنة التقديرية .

٢-١-٤ الاعتراف المحاسبي لانخفاض قيمة الموجودات الثابتة وفقا للمعيار الدولي ٣٦ IASB كما تشير الفقرة ٦٦ من معيار المحاسبة الدولي ١٦ الى ان "انخفاض قيمة بنود الممتلكات والمصانع والمعدات او الخسائر فيها تتم محاسبتها بشكل منفصل وكما يلي :

(IASB, ١٦, ٢٠٠٨ . Par. ٦٦)

- يتم وفقا لهذا المعيار تحديد الغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمصانع والمعدات المسحوبة من الخدمة او المتصرف بها .
- يتم الاعتراف بانخفاض قيمة بنود الممتلكات والمصانع والمعدات وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٣٦ .
- يتم تضمين التعويض من اطراف ثالثة لبنود الممتلكات والمصانع والمعدات التي انخفضت قيمتها او فقدت او تم التنازل عنها في تحديد الربح او الخسارة عندما يصبح التعويض مستحقا للقبض .

- يتم وفقاً لهذا المعيار تحديد تكلفة بنود الممتلكات والمصانع والمعدات التي يتم استردادها أو شراءها أو انشائها كبنود مستبدلة .
- يوجد ثلاثة أنواع من مقاييس الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الموجودات الثابتة في القوائم المالية : (IASB ٣٦, ٢٠٠٨, Par. ٩٥-١١٢)
- ١ - اذا كان من المحتمل انخفاض قيمة الموجود الثابت , اي اذا كان من المحتمل عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على استرداد المبلغ المسجل به الموجود , في هذه الحالة يعد المقياس مقياس احتمالي .
- ٢ - اذا كانت خسارة الانخفاض دائمة فان مقياس الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الموجودات الثابتة في القوائم المالية يعد مقياس دائم .
- ٣ - الاعتراف الفوري بمقدار الانخفاض في قيمة الموجود الثابت عندما يكون المبلغ القابل للاسترداد اقل من القيمة الدفترية للموجود وفي هذه الحالة يعد المقياس اقتصادي .

يتم تحديد القيمة القابلة للاسترداد وفق إحدى الخيارات الآتية : (Nicole & other, ٢٠١٣: ٦٨)

- ١ - السعر المتفق عليه في اتفاقية بيع ملزمة في عملية تجارية بحته بين اطراف مطلعة وراغبة (افضل الطرق)
- ٢ - اذا لم تتوفر اتفاقية بيع ولكن تمت المتاجرة بالموجود في سوق نشط فنعمد سعر السوق ناقصا تكاليف البيع , و المقصود به سعر العرض الحالي او سعر آخر عملية بشرط تشابه الظروف بين التاريخين .
- ٣ - في حال غياب ما سبق فنعمد على افضل المعلومات المتوفرة لظهور المبلغ الذي يمكن الحصول عليه لو استبعد الموجود في تاريخ أعداد قائمة المركز المالي بعد خصم تكاليف التصرف .

أما عن استرداد خسارة الانخفاض في قيمة الموجود التي سبق الاعتراف بها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي ٣٦ IASB (IASB ٣٦ ١٢٤ - ١١٧ , Par . ٢٠٠٨ ,)

عند وجود مؤشرات او دلائل تدل على ان خسارة الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً لم تعد توجد فعندها يجب على ادارة الوحدة الاقتصادية العمل على اعادة تقييم القيمة العادلة للموجود منذ اخر تاريخ لعملية الاعتراف بالخسائر والعمل على زيادة المبلغ المرحل للموجود او مجموعة الموجودات المنخفضة القيمة حتى تساوي القيمة الاستردادية لها , استرداد خسارة انخفاض الموجود او مجموعة الموجودات التي تم اعادة تقييمها ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض اعادة التقييم وبعد الاعتراف باسترداد خسارة الانخفاض يجب تعديل تكلفة الأندثار للموجود او مجموعة الموجودات في الفترة المستقبلية لتخصيص القيمة المرحلة والمعدلة للموجود او مجموعة الموجودات مخصصاً منها قيمتها المتبقية ان وجدت على اساس منتظم على مدى حياة الموجود النافعة والمتبقية .

١-٢-٥ عملية التحاسب الضريبي وفق تأثير معيار ١٦ IASB (اعادة التقييم للموجودات الثابتة) ومعيار رقم ٣٦ IASB (الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة) يظل السلوك الانتهازي للادارة قائماً طالما ان هناك من يقوم بتقييم اداء الادارة بناءً على الارباح المحاسبية , ومن ثم فان الادارة لديها الدافع لجعل الربح المحاسبي متحيزاً لمصلحتها , وهذا يؤثر على ضريبة الدخل وبالتالي فان الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الموجودات يقلل من اثار التحيز الذي ادخلته الادارة على الربح المحاسبي . (Ball & Shiva Kumar , ٢٠٠٥)

٨٧ : ومن ناحية اخرى اذا استطاعت الادارة تأجيل الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الموجودات عند توفر معلومات لديها عن هذه الخسائر , فان هذه الحالة تخلق نوعاً من عدم تماثل المعلومات بين اعضاء مجلس الادارة من المساهمين وبقية حملة الاسهم (المكلفين بدفع الضرائب) , هذه الحالة تهيئ الفرص للمديرين واطراف مجلس الادارة من حملة الاسهم لبيع ما في حوزتهم من اسهم قبل الاعتراف بالخسائر , او تأجيل الاعتراف بالخسائر ونقل موجودات الوحدة الاقتصادية مبالغاً فيها الى الادارة الجديدة (Watts: ٢٣ : ٢٠٠٠)

وهذا يؤثر على الوعي الضريبي لكن الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الموجودات في ظل معايير واضحة لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي تسد فجوة المعلومات المتعلقة بانخفاض قيم الموجودات بين الادارة وحملة الاسهم .

مفهوم الضريبة

١-٢ مفهوم الضريبة (Tax Concept) البعض يعتبر الضريبة مصدراً رئيسياً من المصادر التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها العامة.. وينسجم هذا مع المفهوم الحديث للضريبة. فالدولة تتمتع بسلطة سيادية في تدبير الأموال اللازمة للأنفاق على الخدمات العامة التي تؤديها بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع. وتلجأ الدولة الى التنبؤ بالنفقات العامة للسنة القادمة وتقوم على اساس ذلك بتقدير الإيرادات اللازمة لمواجهة تلك النفقات، وهذا يضيف صفة العمومية على إيرادات الدولة ونفقاتها. وتعتبر الضريبة احد مصادر التمويل الهامة للخزينة العامة.. ويتم تحصيلها من الأفراد مساهمة منهم في تدبير المال اللازم للأنفاق (نور وآخرون، ٢٠٠٣: ١١). ويتساءل البعض (لماذا تفرض

الضرائب)؟... والأجابة البسيطة - الى حين التوصل لفكرة افضل- تتلخص في ان فرض الضرائب هو الأسلوب العلمي الوحيد لتعبئة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل الانفاق الحكومي على السلع والخدمات التي يحتاجها معظمنا (تانزي وزى، ٢٠٠١: ١). وللضريبة ابعاد معروفة اسهب الباحثون في تناولها وبحثها، هي البعد المالي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.. الا ان هذه الابعاد الاربعة تستظل تحت بُعد اشم، كان وما يزال هو الاساس لنشئها، وهو (البعد الوطني) القائم على اساس تحقيق وتجسيد متطلبات التضامن الاجتماعي بين افراد المجتمع للمحافظة على تماسكه وديمومته والسعي لتحقيق التنمية والرفاهية لابنائهم. (امين، ٢٠٠٠: ٢٢٤). وقد تطور دور الضريبة تبعا للمذاهب الاقتصادية السائدة والفكر المالي المسيطر.. وكان دورها في البداية حياديا يتمثل في تمويل خزينة الدولة ثم تطور دورها لتستخدمها الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.. حيث قصدت الضرائب لآثارها باعتبار العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي وكمصدر لتمويل التنمية واساس لدعم الإتجاهات التي تراها الدولة ضرورية (امين، ١٩٩٧: ١). ولكي تستطيع الحكومة القيام بمختلف وظائفها، لابد لها من تهيئة الأموال اللازمة لذلك.. وتحصل عليها اما من املاكها العامة، وأما بطريق الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، والقروض. وبعد ان تتجمع لديها الأموال، تباشر في إنفاقها وفقا لسياستها المرسومة. (البيرواني، ١٩٩٨: ٣٣٩). ولما كانت الضريبة تفرض على دخول الأنشطة المختلفة، والإيرادات الناتجة من ممارستها، لذا تسعى الدولة الى ان تتصف الضريبة بالعدالة الاجتماعية والملائمة حتى تحضى بقبول ورضا الممولين. فلا يعتبرونها عبئا عليهم، او عقوبة تصيبهم بل يدفعونها عن طيب خاطر مساهمة منهم في تحقيق اهداف الدولة وتحقيقا للولاء الاجتماعي بين افراد المجتمع (نور والشريف، ٢٠٠٢: ٧)، ولتحقيق اغراض الضريبة المتمثلة بالأغراض المالية والاجتماعية والاقتصادية. اما الأساس الذي تستند الدولة اليه عند فرض الضريبة فهناك نظريتان تحكمان هذا المجال، هما نظرية العقد الاجتماعي ونظرية التضامن الاجتماعي(*) (أخذة بقواعد توزيع العبء الضريبي التي تنحصر في العدالة واليقين والملائمة والاقتصاد).

١-١-٢ تعريف الضريبة Definition Tax

ونتيجة تطور مفهوم الضريبة، فقد تعددت التعريفات التي اوردها الفقهاء في شأنها، غير ان جوهر هذه التعريفات يكاد يكون واحدا رغم تعدد الاهداف الضريبية في الانظمة المختلفة. فالضريبة بنظر البعض (اقتطاع مالي من ثروة الاشخاص تقوم به الدولة عن طريق الجبر دون مقابل خاص يحق له دافعها بهدف تحقيق غرض عام). وهي بنظر البعض الاخر (مبلغ من المال يدفعه المكلفون لخزينة الدولة، اسهاما منهم بالنفقات العامة التي تحتاجها الدولة، باعتبارهم اعضاء متضامنين في منظمة سياسية تستهدف الخدمات العامة) (ابوحشيش، ٢٠٠٤: ١٤). و تعرف الضريبة بأنها (فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبرا من الافراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الاهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية) (العلي، ٢٠٠٣: ٩١). فالضريبة (Tax) فريضة اجبارية تحددها الدولة ويدفعها الفرد دون مقابل من اجل تحقيق اهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (درويش، ٢٠٠٢: ١٦٦). كما انها تحويلات غير واجبة الاسترداد وتتم دون مقابل نظرا لعدم وجود سلعة او خدمة مقابلة تقترن بضريبة محددة (الكراسنة، ٢٠٠٦: ٢).

عناصر الضريبة

ان عناصر الضريبة هي:

١- مبلغ من المال: هي مبلغ معين من المال، الاصل في تأمينه نقدا لسهولة جبايته وتحصيله، او عينا كأن يقتطع من المحصولات الزراعية (ياسين، ٢٠٠٥: ١٢). فقد اصبحت الضريبة تجبي نقدا كقاعدة عامة، الا انها قد تدفع عينا على نطاق ضيق في بعض الدول (رمضان، ٢٠٠١: ٢٩). وقد سمح المشرع العراقي بأداء ضريبة التركات عينا كجزء من موجودات التركة.. ففي حالة مديونية التركة لضريبة التركات، يستطيع الورثة أداءها عينا بأسهم او سندات او احد العقارات المسجل ضمن موجودات التركة (الكعبي، مصدر سابق: ٢-٣).. فضلا عن ان هناك بعض الدول التي يتم تحصيل الضريبة فيها عينا لأهداف معينة، فيجوز لأداء الضريبة في بعض الدول بشكل منتجات زراعية او سندات حكومية او شهادات استثمار واوراق مالية. وعلى ذلك فأن استبعاد شرط الأداء النقدي من تعريف الضريبة ضروري لتشمل الضريبة الأنواع التي يتم تحصيلها عينا لإعبارات الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية (نور والشريف، مصدر سابق: ١٧). ففي الصين وكوريا تجبي الضرائب الزراعية عينا في ضمان الحصول على كميات المحاصيل اللازمة للتصدير بطريق مباشر لتخفيض الخسائر الناتجة عن

- القوة الشرائية للنقود في حالة التحصيل النقدي. وفي روسيا يُحصل جانب من الضرائب على القطاع الزراعي عينا لرفع معدلات الادخار الاجباري وتحقيق في مساهمة القطاع الزراعي للتنمية ومراقبة نشاطه وسلامة تنفيذ الخطة القومية. (ابوحشيش، مصدر سابق: ١٦-١٧)
- ٢- يُلزم الأفراد بأدائها: ويطلق عليهم (المكلفون)، وهم الذين تفرض عليهم الضريبة نتيجة وجود مدخولات خاضعة لها. ونعني بالمكلفين، جميع الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين سواء كانوا افرادا او جماعات على شكل هيئات وجمعيات وشركات من رعايا الدولة او كانوا من رعايا الدول الاخرى المقيمون على ارض الدولة. (ياسين، مصدر سابق: ١٢).
- ٣- تدفع بدون مقابل : ان دافعها لايؤديها لغرض الحصول على فائدة خاصة له.. إذ ينتفع بصفته فردا في الجماعة يستفيد من خدمات مرافق الدولة عامة بوصفه مواطناً.. (العلي، مصدر سابق: ٩٤).
- ٤- تدفع بصورة نهائية وغير قابلة للرد. بخلاف القرض العام إذ تلتزم الدولة برد قيمة القرض للأفراد عند استحقاقه.
- ٥- تدفع جبرا وليس اختياراً: وهذا يوضح مدى سلطة الدولة وسيادتها على مواطنيها.
- ٦- تمكن الدولة من تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية (كراجة والعبادي، مصدر سابق: ١٤). فهي اداة مالية لسد النفقات العامة للدولة كالنفقات على قطاع الأمن والصحة والتربية والتعليم.. الخ.. فالهدف من الضريبة في بادئ الامر كان توفير الأموال الضرورية لتغطية نفقات الدولة العامة.. وتحقيقا لهذا الهدف، لابد من توافر شرطين:

الأول: وفرة الحصيل (Revenue Raising).

والثاني: حياد الضريبة (Neutrality). ومع التطور الاقتصادي والمالي، بات تدخل الدولة امرا ضروريا في تحقيق اهداف مجتمع اقتصادي وسياسية واجتماعية، فأصبحت الضريبة في ظل الواقع الجديد سلاحا تستعمله الدولة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف المجتمع (نور والشريف، مصدر سابق: ١٥-١٦). الواقعة المنشئة للضريبة ان الضريبة لا تتحقق إلا بقيام واقعة محددة.. فضريبة الدخل لا تتحقق إلا اذا حصل شخص على دخل يخضع للضريبة. كما لا تتحقق ضريبة العرصات الا عند تملك الشخص عرصه خاضعة للضريبة بموجب قانون ضريبي. كما يعد عبور السلعة للحدود واقعة مُنشئة (اسماعيل، ٢٠٠١: ٦٠).

٢-١-٢ أنواع الضرائب The Classification Of Taxes تتعدد انواع الضرائب واختلفت صورها الفنية باختلاف المكان والزمان. ولكل نوع من هذه الانواع مزاياه وعيوبه، ولذلك لا تقتصر النظم الضريبية الحديثة على نوع من انواع الضرائب دون سواه، بل تحاول كل دولة ان تتخير مزيجا متكاملا من الضرائب. وهذا هو سر اختلاف الانظمة الضريبية من دولة لأخرى.. (سنشير في بحثنا هذا الى مختلف الانواع في صور الضريبة السائدة في العالم المعاصر) إذ تقسم الضرائب اما بحسب سعرها الى نوعين وهما الضريبة التوزيعية والضريبة القياسية، أو بحسب وعائها الى ضرائب على الاشخاص (كضريبة الفرد البسيطة والمدرجة) وضرائب على الاموال (والتي تكون ضرائب مباشرة كالضرائب على الدخل وعلى رأس المال وضريبة على زيادة القيمة او تكون غير مباشرة كالضرائب على الاستهلاك والتداول) . وعلى هذا الاساس نشير الى الانواع الاتية:-

اولاً :- الضرائب على الاشخاص والضرائب على الاموال.

ثانياً :- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة.

ثالثاً :- الضرائب على اساس السعر .

رابعاً :- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

وفيما يلي ايجاز عن كل نوع من الانواع الضريبية.

اولاً : الضرائب على الاشخاص والضرائب على الاموال:- وتقسم الضرائب على اساس الوعاء الضريبي فالوعاء الضريبي قد يكون وعاء شخصي او مالي. فوعاء الضرائب على الأشخاص هو الشخص او الفرد، ووعاء الضرائب على الأموال هو المال.

١ - الضرائب على الأشخاص Personal Taxes تتناول الضرائب على الأشخاص، الأفراد بحكم تواجدهم في اراضي الدولة، وبغض النظر عن اوضاعهم المالية، وبصفة شاملة او بصفة جزئية وذلك بتوافر شروط معينة كبلوغ السن القانونية مثلاً. وقد تتخذ من الأسرة الواحدة وعاء واحدا باعتبارها وحدة اجتماعية. ويطلق على هذه الضريبة ضريبة الرؤوس او ضريبة الفرد. وتتخذ شكلا مبسطا يتساوى فيه جميع الأفراد المكلفون بدفع ذات المبلغ. وقد ساد هذا الشكل قديماً.

٢- الضرائب على الاموال Fund Taxes يسود هذا النظام التشريعات الضريبية الحديثة، إذ تتخذ من الأموال- دخل او ثروة - وعاءاً لها، وتتصبب الضريبة في النهاية على دخل المكلف او رأسماله، فتقتطع جزءاً منه، ويتم ذلك اما بطريق مباشر او بطريق غير مباشر (عناية، مصدر سابق: ١٨١ - ١٨٤). وهي قد تكون ضريبة واحدة او تكون متعددة .

ثانياً: الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة تنقسم النظم الضريبية من حيث عدد الضرائب المكونة لهيكلها Tax Structure) باعتبارها (ضرائب على الاموال) الى نوعين:-

١- نظام الضريبة الوحيدة Sole Tax ان الدولة تكتفي بفرض ضريبة واحدة تسعى بها الى تحقيق كافة اهداف سياستها الضريبية. (ابو حشيش، مصدر سابق: ١٧). والمقصود من النظام الموحد او (الضريبة الوحيدة) هو ان تفرض الدولة ضريبة واحدة رئيسية والى جانبها بعض الضرائب الفرعية او الثانوية او ان تفرض ضريبة وحيدة دون سواها (ناصر، ١٩٧١: ٢٠١) (*) إذ تفرض ضريبة واحدة على كافة مدخولات الشخص من كافة مصادر دخله سواء كانت تخص الأرباح التجارية او الرأسمالية أو إيراد العقار أو العرصات... الخ. وذلك لسد النفقات العامة للدولة. (الكعبي، مصدر سابق: ١٩).

٢- نظام الضرائب المتعددة Multiple Tax يتضمن الهيكل الضريبي انواع متعددة من الضرائب (ابو حشيش، مصدر سابق: ١٧). وهو النظام الذي يأخذ بتعدد الضرائب مع عدم المغالاة فيها، كتطبيق الضرائب المباشرة وغير المباشرة. ويؤدي هذا الى تخفيض عبء كل منها واتساع نطاق الضرائب واختلاف مواعيد استحقاقها، الأمر الذي يزيد من حصيلتها ويقلل شعور المكلفين بعبئها ويحد من انتشار ظاهرة التهرب. ولذلك لجأت جميع الدول الى الاستعانة بالضرائب المتعددة، فتختار ما يتناسب مع اقتصادها القومي وما يحقق اهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (نور والشريف، مصدر سابق: ٢٦).

ثالثاً:- الضرائب على اساس السعر تقسم الضرائب تبعا لطريقة حساب الضريبة المستحقة، وبالتالي توزيع العبء الضريبي بين المكلفين الى الاقسام الآتية:-

١- الضريبة النسبية Proportional Taxes تفرض الضريبة على الدخل الخاضع للضريبة بسعر نسبي محدد. وهو نظام ضريبي لا يتغير بمقتضاه المعدل الحدي للضريبة على المدى الكامل للدخل (درويش، بدون سنة: ١٦٦). ويتمثل سعر الضريبة في التشريعات المالية الحديثة في شكل نسبة مئوية من وعاء الضريبة.

٢- الضريبة التصاعدية Progressive Taxes تعرف الضريبة التصاعدية (بأنها الضريبة التي يتغير سعرها بتغير قيمة وعاءها) اي يزداد سعرها بأزدياد المادة الخاضعة لها (عناية، ٢٠٠٣: ٢٦٧ - ٢٦٨). فيرتفع سعر الضريبة كلما زاد وعائها.

وتستند فكرة الضريبة التصاعدية الى نظريتين هما (نظرية تناقص المنفعة ونظرية إعادة توزيع الدخل والثروات في المجتمعات). ويكون التصاعد الضريبي في صور تدرج وفقا للطبقات حيث يقسم المشرع اوعية الضرائب الى طبقات متعددة، ويحدد سعرا يسري على كل طبقة من الصفر الى النهاية، فاذا زاد الوعاء على الحد الاعلى للطبقة خضع بكامله لسعر جديد اعلى لانه سيقع ضمن طبقة جديدة.

وقد يكون التدرج وفقا للشرائح.. فيقسم الوعاء الواحد الى اجزاء عدة (شرائح) متساوية او غير متساوية ويخصص سعرا لكل جزء بحيث لا يطبق سعر واحد على الوعاء الضريبي وانما يطبق عدة اسعار يسري كل منها على جزء من اجزاء الوعاء. (اسماعيل، مصدر سابق: ٦٢-٦٥). اي ان الضرائب التصاعدية تقوم على زيادة مقدار الضريبة المستحقة على المكلف كلما زاد دخله. بمعنى ان العلاقة بين الضريبة المستحقة والدخل الخاضع لها علاقة طردية.. فكلما زاد دخل شخص زادت الضريبة المفروضة عليه. (ابوحشيش، مصدر ١٩).

٣- الضرائب التنازلية Regressive Taxes

يتناقص معدل الضريبة كلما ازداد وعائها (رمضان، ٢٠٠١: ٦٦) إذ تقسم الضرائب التنازلية الدخل الخاضع للضريبة الى شرائح (Bracket) وفرض الضريبة على كل شريحة بسعر متنازل (Regressive Taxes Rate) يختلف عن السعر المطبق على الشريحة السابقة. اي ان الضرائب التنازلية تقوم على تخفيض مقدار الضريبة المستحقة على المكلف كلما ازداد دخله. بمعنى ان العلاقة بين الضريبة المستحقة والدخل الخاضع لها علاقة عكسية. فكلما ازداد دخل الشخص قلت الضريبة المفروضة عليه (ابوحشيش، مصدر ١٩).

رابعاً: تقسيم الضرائب على الاموال الى مباشرة وغير مباشرة هناك ثلاثة معايير يستند عليها في التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة - معيار اداري يتعلق بالتنظيم الفني للضريبة.

- معيار اقتصادي يتعلق بنقل العبء الضريبي.

- معيار مالي يتعلق بثبات المادة الخاضعة للضريبة. (عناية، مصدر سابق: ١٨٥) وسنأتي الى شرح مختصر لكل منهما:-

الضرائب المباشرة Direct Taxes وهي الضرائب التي تفرض مباشرة على واقعة اكتساب الدخل او تملك رأس المال او الزيادة في قيمة الدخل او رأس المال (موسى، ٢٠٠١ : ٥) .. كما يقصد بها ذلك النوع من الضرائب الذي يتحمل الشخص عبئها فيقوم بدفعها مباشرة الى الخزينة دون وسيط بينهما (قللي، ١٩٩٣: ١٢٣). اي يتحمل عبئها نفس الشخص الذي قام بدفعها لخزينة الدولة (Tax paye) (ابو حشيش، مصدر سابق: ٢٠). وهي التي تفرض على قيمة ما يحققه المكلف من دخل او يملكه من عناصر رأس المال، ويتحملها الممول نفسه ولايستطيع نقل عبء هذه الضريبة الى غيره (نور والشريف، مصدر سابق: ١٧). فتعتبر الضرائب مباشرة إذا كانت تستقر على دافعها ولا تنتقل الى غيره كالضريبة على الدخل (ياسين، مصدر سابق: ١٣) وبناء على ذلك، فقد قسمت هذه الضرائب الى انواع رئيسية هي:-

١- **الضرائب على الدخل Income Tax** تعد الضريبة على الدخل من الادوات المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي ودعمه وتوفير الحصيلة المالية لمواجهة الانفاق العام (الرجبي، ٢٠٠٤ : ٢٦٧). فاذا كان الاقتصاد مزدهرا والافراد يحققون دخولا عالية، كانت الايرادات الضريبية عالية بسبب العلاقة الطردية بين الدخل والضريبة.. اي أن الضريبة دالة للدخل (Sloman، ٢٠٠٠: ٤٩٨). إن هذه الضرائب تتخذ من مجموع الدخل مهما اختلفت وتعددت مصادره وعاءا موحدا لها (رمضان، ٢٠٠١: ٧٦).

٢- **الضرائب على رأس المال** وهي الضرائب التي تتخذ من رأسمال الاشخاص وعاء لها (اسماعيل، مصدر سابق: ٧٧). وتدعى ايضا الضرائب على الثروة والضرائب على الذمة، (عطوي، ٢٠٠٣ : ٦٨) ويقصد بها تلك الضرائب التي تفرض على الثروة او رأس المال. ونقصد به ما يملكه الفرد من اموال عقارية او منقولة في لحظة زمنية معينة، سواء كانت هذه الأموال منتجة او غير منتجة كالأراضي والعقارات المبنية والنقود والأسهم والسندات. وتفرض ضريبة على رأس المال ذاته وليس على الدخل الناجم منه. (كراجة والعبادي، مصدر سابق: ١٥) أما انواع هذه الضرائب فهي:-

أ- **الضريبة السنوية** : تتخذ هذه الضريبة من القيمة السنوية لمجموع ثروة الفرد أو لجزء منها وعاءا لها. (اسماعيل، مصدر سابق: ٧٧).
ب- **الضريبة الاستثنائية على رأس المال**: الهدف من اللجوء الى هذه الضريبة الحصول على موارد غير عادية، او الى مصادرة اجزاء من ثروات الافراد، بغية اصلاح هيكل توزيع الثروات في المجتمع، خصوصا اذا ما تراكمت بين ايدي افراد أثروا بصورة استغلالية او غير مشروعة، ولا سيما في ايام الحروب، وقد دعي في بعض الدول (ضريبة الاغتناء)، الا ان هذه الضريبة لم تسلم من النقد، لصعوبة التمييز بين الاغتناء المشروع والاغتناء غير المشروع. (عطوي، مصدر سابق: ٧٠).

ج- **الضريبة على التركات**:- تفرض ضريبة التركات على الثروات التي تنتقل بالميراث عند الوفاة، وبالتالي فان الواقعة المنشئة للضريبة، هي وفاة شخص يمتلك ثروة تؤول من بعده الى ورثته. وقد اخذت معظم النظم الضريبية الحديثة بهذه الضريبة، واستخدمتها وفقا لاهداف التي تتسجم مع توجهات سياسة واقتصادية واجتماعية في هذه الدول، اوتلك (يونس، ٢٠٠١: ٢). تعتبر هذه الضريبة من الضرائب على رأس المال اذ تفرض على صافي موجودات الشخص في لحظة زمنية معينة هي لحظة وفاته. تجمع الموجودات الخاصة بالمتوفى وتنزل منها مطلوباته وبعد منح السماحات القانونية تفرض الضريبة على الدخل الخاضع لها.

٣- **زيادة القيمة على الضرائب**: ان زيادة الضريبة على الدخل او على رأس المال ليس للفرد دخل في الحصول عليه. اي انها تبحث عن ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية او ظروف الحرب. ومن هنا تأتي مشروعية فرض الضريبة عليها. واهم انواع هذه الضريبة هي ضريبة على زيادة قيمة العقار وضريبة على الأرباح الاستثنائية. (الكعبي، مصدر سابق: ٢٥ - ٢٧). ويشترط على فرض هذه الضريبة ان تكون الزيادة قد طرأت عفوا على ثروة الفرد من دون ان يكون قد اسهم باي جهد في احداثها، مثل الضرائب التي قد تفرض على جوائز اليانصيب، والضرائب على الزيادة في قيمة العقارات، وربما امتدت هذه الضرائب ايضا لتشمل الزيادة الرأسمالية المحققة لبعض عناصر الثروة المنقولة مثل الاوراق المالية. (عطوي، مصدر سابق: ٧٠).

الضرائب غير المباشرة

يمكن القول بأن الضرائب المباشرة هي التي تنصب على ذات الايراد او الدخل، بينما تنصب الضرائب غير المباشرة على الانفاق والتداول والتصرفات، اي على استعمالات الثروة والدخل (قللي، مصدر سابق: ١٢٤). وهي كل ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبئها الى شخص آخر. ويتميز هذا النوع بسهولة الجباية ووفرة الحصيلة (نور وآخرون، مصدر سابق: ١٨). ولايستطيع الفرد التهرب من ادائها لأنها

مندمجة في ثمن السلعة، وسدادها يصبح تلقائيا عند التداول او الاستهلاك. وتحصل من كافة الأفراد دون استثناء حتى هؤلاء المعفون من الضريبة المباشرة. وكل زيادة في الضريبة غير المباشرة تحقق على الفور الغرض منها وتعطي الخزنة حصة كبيرة من الدخل. وتقرض بصورة غير مباشرة على عناصر الثروة - الدخل ورأس المال، وليس على وجود الثروة ذاته، ومنها ما يفرض على الانفاق والاستهلاك او التداول او بعض الوقائع كالاستيراد (ياسين، ٢٠٠٥: ١٣). وتقسم الى:-

١- الضرائب على الاستهلاك Consumption Taxes : وتقرض على انواع معينة من السلع المستهلكة او على كافة السلع المستهلكة بغرض تحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية او المالية (نور والشريف، مصدر سابق: ١٨). وهي تقرض على انفاق الدخل في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، اي على الانفاق غير الاستثماري. ومن هنا تعددت اشكالها، كضرائب على الاستهلاك وضرائب على السلع وضرائب على الانتاج المحلي وضرائب على الانفاق وضرائب على المشتريات والمبيعات وضرائب على الاستعمال، وان يكن علماء المال يفضلون استخدام عبارة (الضرائب على الانفاق غير الاستثماري). وان هذا النوع من الضرائب على اختلاف تسمياته، لايفرض على دخل المكلف، بل على مجموع عمليات الانفاق الاستهلاكي (غير الاستثماري)، اي على قيمة المعاملات التي يجريها، وهو ما يعرف باسم الضريبة على (رقم الاعمال). ونشير الى ان الضرائب على الانفاق، ربما اقتصر فرضها في بعض النظم الضريبية على سلعة واحدة او خدمة واحدة، وربما فرضت على عدد معين من السلع والخدمات التي خضعت للضريبة، فهي لاتعدو احدى الصور الثلاث الاتية:-

أ- الضريبة على مرحلة واحدة: فبالرغم في تطور السلعة من حالة مادة خام الى مراحل الانتاج والتوزيع والاستهلاك، فهي لاتخضع للضريبة الا مرة واحدة. (عطوي، مصدر سابق: ٧٢ - ٧٣). فقد تقرض على مرحلة إنتاجها فقط فتسمى ضريبة المبيعات او على مرحلة استهلاكها فقط فتسمى ضريبة المشتريات. (اسماعيل، مصدر سابق: ٨٠).

ب- الضريبة التراكمية على كافة المراحل: بحيث تقرض على قيمة السلعة عندما تكون مادة اولية، ثم عند انتقالها بعد التصنيع او الانتاج الى تاجر الجملة، ثم عند انتقالها الى تاجر التجزئة (المفرق) واخيرا عند بيعها الى المستهلك. وتعتبر ضريبة (رقم الاعمال) نموذجا واضحا لهذا النوع من الضرائب التراكمية. (عطوي، مصدر سابق: ٧٢ - ٧٣). إذ يتكرر فرض الضريبة على القيمة الاجمالية للسلعة او الخدمة الواحدة بعدد المراحل التي تجتازها، وقد تقرض الضرائب المتتالية بسعر موحد على جميع المراحل وجميع السلع والخدمات او قد يختلف السعر من مرحلة لأخرى ومن سلعة لأخرى (اسماعيل، مصدر سابق: ٨١).

ج- الضريبة على القيمة المضافة: وهي تشبه ضريبة تراكمية بكونها تقرض على السلع والخدمات في كافة المراحل، إلا إن الفارق الأهم بينهما، ان الضريبة التراكمية تقرض على القيمة الاجمالية للسلعة او الخدمة، وفي كل المراحل، بينما الضريبة على القيمة المضافة، كما يدل اسمها، لاتقرض إلا على القيمة التي اضيفت الى السلعة، في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية . (عطوي، مصدر ٧٣). وتقسم الضرائب على الاستهلاك الى ثلاثة انواع هي:-

- الاحتكارات المالية: ويقصد بها اثمان السلع التي تقوم بجبايتها الهيئات العامة كمؤسسة الكهرباء او المجاري او الاتصالات. وعادة تقدم هذه المنشآت سلعتها او خدماتها الى المواطنين وتستوفي اثمانها منهم بواسطة قائمة طلب، ويحتوي ثمن السلعة او الخدمة على كلفتها مضافا اليها ربحا ضئيلا يمثل (الضريبة المستترة) التي تضمها هذه الفقرة. وتتميز هذه الضريبة بأن تكاليف جبايتها ضئيلة جدا وعادة تستوفي من ضمن الثمن ولذلك لايشعر بها من يقوم بتسديدها. (الكعبي مصدر سابق: ٢٨).

- الضرائب الكمركية: وتسمى ايضا (الضرائب على الاستيراد والتصدير) وهي التي تقرض على السلع والخدمات، عند اجتيازها المنافذ الجمركية، سواء عند دخولها كمستوردات او عند خروجها كصادرات، خصوصا وان اوجه الانفاق على السلع والخدمات لاتتخصص في اطار الدولة الداخلي، وانما تتجاوز الى خارج حدودها، وهذا النوع من اقدم الضرائب عرفها المجتمع الانساني. وقد تقرض على قيمة السلعة، فتكون ضرائب قيمية، وقد تقرض ايضا على اساس مبلغ معين لكل وحدة من وحدات السلع بصرف النظر عن قيمتها، فتكون ضرائب نوعية (عطوي، مصدر سابق: ٧٣). وتعتبر الضرائب الكمركية في كثير من الدول مصدرا هاما لأيرادات الدولة (كراجه والعبادي، مصدر سابق: ١٥). واذا كان الدافع الاساسي لفرض هذه الضرائب هو تحقيق هدف مالي يؤمن للدولة الحصول على موارد ضريبية هامة، بحيث تسمى والحال هذه (ضرائب ايرادية) الا انها تقرض بدافع منع دخول بعض السلع الى البلاد، فتسمى عندئذ (ضرائب مانعة) وربما فرضت ايضا لحماية الانتاج المحلي الوطني من منافسة الانتاج الاجنبي، فتسمى (ضرائب حامية) (عطوي، مصدر سابق: ٧٤).

- ضرائب الإنتاج (رسوم الإنتاج): وهي الضريبة التي تفرض على السلع بمناسبة انتاجها كالضرائب المفروضة على انتاج السجائر. وقد تفرضها الدولة على اي مرحلة من مراحل الإنتاج لتلك السلعة او بعد انتاجها بصفة نهائية. وعادة يقوم المنتج بدفع الضريبة للدولة ثم يرفع سعر الوحدة المباعة بمقدار الضريبة ليتحملها المستهلك في النهاية. (كراجة والعبادي، مصدر سابق: ١٦) ويطلق عليها رسوم الإنتاج. وتسمى هذه الضرائب برسم المكس حيث تفرض على البضائع المنتجة محلياً. هذا وان المشرع الضريبي قد يستعمل سعر الضريبة كأداة لزيادة الإنتاج او تخفيضه وحسب ضرورته للمجتمع (الكعبي، مصدر سابق: ٢٩). إذ تفرض على عدة سلع متخصصة مثل منتجات الدخان والمشروبات الكحولية والسلع الكمالية مثل العطور. ويكون الهدف الرئيسي منها هو الحد والتقليل من هذه المنتجات بالدرجة الاولى وليس من اجل تحسين إيرادات الحكومة (الكراسنة، ٢٠٠٦: ١٠).

٢- الضرائب على التداول: وهي الضرائب التي تفرض على انتقال الثروة والعقارات من شخص الى آخر، وغرضها تحقيق مصدر مالي هام للدولة، ومثال ذلك رسوم التسجيل العقاري التي يدفعها المشتري كرسوم لتسجيل العقار الذي اشتراه. ويطلق البعض عليها احياناً رسوم تسجيل وهي في الحقيقة ضريبة وليست رسماً، حيث ان الرسوم تدفع مقابل خدمات يحصل عليها دافع الرسم في حين ان الضريبة تدفع بدون مقابل. انواعها:-

أ- الضريبة على التسجيل: وهي الضريبة التي تفرض عند اثبات واقعة انتقال الملكية من شخص الى اخر. اي انها تفرض على انتقال الثروة والأموال غير المنقولة من شخص الى آخر، مثل انتقال ملكية العقارات من شخص الى اخر.
ب- ضريبة الدمغة (رسم الطابع المالي): ان اموال الدولة والمؤسسات العامة والبلديات هي من الاموال العمومية، وان التعامل بها جباية وانفاقاً يتطلب معرفة بقانون رسم الطابع المالي حيث تخضع لرسم طابع مالي مقطوع، الايصالات واشعارات الاستلام وبراءات الذمة الصادرة عن الدولة والمؤسسات العامة والبلديات. ويؤدي هذا الرسم بأحد الصيغ الآتية:-
- لصقاً (الطابع).

- نقداً أو بموجب صك محرر بأسم أمين صندوق الخزينة المركزية.
- وسماً (بواسطة الآلة الواسمة). (دليل رسم الطابع المالي اللبناني، ١٩٩٩-٢٠٠٤).
وهي الضريبة الغير مباشرة، تكاد لاتعرف لها مديناً معيناً بالذات في اغلب حالاتها، فهي ضريبة غير شخصية من الدرجة الأولى. والمدين بها هو كل شخص يتدخل او يشترك في وجود او تداول الأشياء الخاضعة لها. ومن امثلتها الرسوم التي تحصل على عمليات فتح الاعتمادات وكذلك على جميع عمليات الشراء والبيع الخاصة بالأوراق المالية وعلى الكمبيالات والسندات الأذنية وغيرها (الرفاعي، ١٩٩٨: ١١ - ١٢). وهي الضريبة التي تفرض على عملية تداول الأموال بطريقة تحرر المستندات كالعقود واشيكات او فواتير الشراء، وذلك على شكل لصق طابع على تلك المحررات. وقد يطلب من المواطن لصق طابع على محررات تقدم الى اشخاص معينين في دوائر الدولة كما في حالة الاستدعاءات (كراجة والعبادي، ٢٠٠٢: ١٦). ودمغ الوثيقة لغة يعني تطهيرها، اما المعنى المقصود في قانون الدمغة هو اعطاء الوثيقة الصفة القانونية باستيفاء الرسم المقرر حتى تصبح قابلة للتداول والقبول ووسيلة لأداء الخدمة المعينة. ومن هذا يتضح ان فرض رسم الدمغة على الوثائق المختلفة يحقق هدفين:-
- اعطاء الصفة القانونية والرسمية للوثيقة.
- دعم الخزينة العامة (نخلة وآخرون، ٢٠٠٣: ١).

ج- رسم الأيلولة :- وهي تستوفي عن ايلولة الثروة من شخص ما الى شخص آخر بطريق ميراث او وصية او الهبة (الكعبي، مصدر سابق: ٢٩).

٣- ضريبة على المبيعات :- وهي ضريبة غير مباشرة تفرض على سلع صناعية مستوردة ومصنعة محلياً وعلى مجموعة من الخدمات. وتستوفي في المرحلة الأولى من المستورد مباشرة ومن الصانع عند البيع ومن مؤدي الخدمات عند تقديمها، ويستثنى من ذلك السلع المعفاة المنصوص عليها في قائمة الاعفاء. وقد فرضت لتحل محل الضريبة على الاهتلاك (نور والشريف، مصدر سابق: ١٩). الأختلاف بين النظام الضريبي العراقي ومعايير المحاسبة الدولية في التحاسب الضريبي تكمن هذه الاختلافات اساساً في الجوانب التالية وكما هي موضحة أدناه:

البيان	المعايير المحاسبية الدولية	النظام الضريبي المطبق
--------	----------------------------	-----------------------

الممتلكات والمصانع والمعدات	ام الطريقة المناسبة لظروف المنشأة على نسبة احتساب الاندثار المحددة بموجب على اعادة تقييم الموجودات غير المتطريقة القسط الثابت اما فكرة اعادة تقييم هوم القيمة العادلة بعد اعادة التقييم واحتا المندثرة دفتريا لم يؤخذ بهذه الفكرة وهذا يؤ التقييم واثباتها في السجلات المحاسبية. لهار النتائج المالية الخاصة في ال لمطلوبات المتأثرة بالأحداث الاقتصادية ينعكس سلبا في تحقيق عدالة التحاسب ا
انخفاض قيمة الموجودات	انخفاض قيمة الموجودات على اساس المحاسبي الموحد بفكرة اعادة تقييم الموجود في تاريخ الميزانية وتقييم مبلغ ال يؤثر سلبا في تقديم البيانات الواقعي ان المبلغ القابل للأسترداد للموجود اقلثمرين في اتخاذ قرارات اقتصادية لأنها تخفيض المبلغ المرحل الى المقدار القا ولا تؤخذ بالحسبان قيمة الانخفاض في يعترف بها كمصروف في بيان الدخل . وهذا ينعكس سلبا في عملية التحاسب الط

المصدر : من اعداد الباحثة بالأعتماد على : (أبو نصار وحמידات , ٢٠١٤) , (النظام المحاسبي الموحد , ٢٠١١) , (Akgun , ٣٧٠ : ٢٠١١)

الاستنتاجات والتوصيات

١-١-٣ أستنتاجات الجانب النظري

١- أن القوائم والحسابات الختامية المعدة وفقا للنظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف جاءت بشكل أساس لخدمة اطراف مختلفة التي يمكن ان تستفيد من هذه الحسابات ومن ضمنها (المستثمر الأجنبي , السلطة الضريبية) وان هذه الحسابات بأعتمادها الأسس المحاسبية التي اعدت وفقا للنظام المحاسبي الموحد ادت الى وجود بعض الاختلافات التي تؤدي الى :

- يلجأ المستثمر الأجنبي الى ترجمة القوائم المالية الى النظام المحاسبي الموحد .
- تلجأ السلطة الضريبية الى تعديل بعض الاختلافات للتوصل الى رقم الوعاء الضريبي .

٢- تمثل المعايير المحاسبية الدولية المرشد الأساس الذي يحقق التوافق بين السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات المالية مما يساعد على جعل الكشوفات المالية ملائمة وقابلة للفهم من قبل الاطراف ذات العلاقة (المكلف , السلطة الضريبية) وعلى المستوى .

٣- أن المعايير المحاسبية الدولية تستند في اعدادها الى قواعد ومعايير وتطبيقات محاسبية دولية ذات ثقة ومصداقية وقابلية للمقارنة بالنسبة للمستثمر الأجنبي أكثر من القواعد والمعايير والتطبيقات المحاسبية كون المستثمر الأجنبي يمتلك أستثمارات في دول عدة وتوحيد التقارير المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يوفر للمستثمر الأجنبي امكانية التعرف على نتائج اعمال الفروع في مختلف البلدان ومقدار الضريبة المفروضة عليه في كل بلد مستثمر فيه.

٤- تحضى المعايير المحاسبية الدولية بدرجة كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي لأنها تولد الثقة لدى المستثمرين اذ يمكنها من دخول الاسواق الخارجية والمنافسة الدولية وهذا من جانب ومن جانب آخر اضاء مزيد من الملائمة والعدالة الضريبية من خلال قابلية القوائم المالية للفهم كونها واكبت التطورات والتغيرات البيئية الدولية وتجنب التهرب الضريبي وبالتالي تحسين العلاقة بين المكلف والسلطة الضريبية .

٥- ان التعاون المشترك بين السلطة الضريبية والمستثمرين الاجانب يؤدي الى تحسين العلاقة بينهما ويتحقق هذا التعاون من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية بحيث ان السلطة الضريبية تستقطع الحصة المحددة من ضريبة الدخل بموجب المعايير المحاسبية الدولية والقانون المحلي.

٤-١-٢ أستنتاجات الجانب التطبيقي

- ١- ضرورة قيام السلطة الضريبية بالتعاون مع الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة في العراق بتطوير النظام المحاسبي الموحد بما يؤمن شمول نسبة كافية من المكلفين في التحاسب الضريبي وتشخيص واكتشاف المخالفات المرتكبة والمسألة عنها بهدف دفع المكلفين بالتصريح بالمعلومات الكاملة والصحيحة عن الدخل التي يحققونها وهذا يستدعي تعزيز الملاكات الضريبية العاملة في هذا الاتجاه .
- ٢- على السلطة الضريبية التخلي عن فكرة ان المكلفين يلجؤون دائما الى التهرب وعدم اعطاء الصورة الواضحة عن مكونات دخولهم ومصادرها لأن هذا يؤدي الى فقدان الثقة بين الطرفين وتعقيد الإجراءات التي بموجبها يتم فرض الضريبة وتحصيلها ويجب على السلطة الضريبية ان تعمل كما تفعل الدول المتقدمة بالأعتماد على الأقرارات المقدمة من قبل المكلفين واعتبار ان الأصل هو الأعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية ولا تقوم برفض جميع اقرارات المكلفين ما لم يكن هناك شك فيها .
- ٣- ضرورة تبني متطلبات المعايير المحاسبية الدولية التي تؤثر على عملية التحاسب الضريبي لجذب الاستثمارات الأجنبية ولتحقيق عدالة التحاسب الضريبي بين الجهات والأطراف المختلفة كل حسب الحاجة في البيئة المحلية .
- ٤- ضرورة تحقق تناسق وتكامل بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف بما يسمح بخلق إطار ملائم للمساهمة الفعالة في جذب الاستثمارات الأجنبية وفي خطط تنمية اقتصادية وأجتماعية للدولة .
- ٥- ضرورة التكيف مع اي ظاهرة اقتصادية ومنها ظاهرة الاستثمار الاجنبي وبما يخدم الاقتصاد العراقي وتعزيز قدراته ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال مراعاة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية